

الدولة في سياق تعدد المفاهيم مقاربة في تفكيك النشأة والمسار الحضاري

العراجي عبد الكريم :طالب دكتوراه علوم جامعة وهران2

اشراف: د/زاوي مصطفى جامعة وهران 2.

ملخص :

في هذا المقال سندرس مفاهيم الدولة عن طريق السياقات المختلفة العلمية في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية كذلك المسار السوسيو تاريخي الذي يؤكد الوجهة الحضارية للدولة رغم اختلاف السياقات وتعددتها ترى بأن الدولة هي منجز إنساني وظاهرة حضارية، وعلى ضوء هذه المقاربة التي تستند على مفاهيم متعددة للدولة سواء سوسولوجية وفلسفية وقانونية تصرح بان موضوع بحثنا يدور حول الدولة باعتبارها تراكم حضاري منتج من طرف الإرادة الإنسانية.

الكلمات المفتاحية : الدولة، المفاهيم، السياق، الحضارة، المسار

Résumé :

Dans cet article en va étudier les définitions de l'Etat à travers les différents contextes scientifiques dans le cadre des sciences humaines et sociales ainsi le processus sociohistorique qui confirme la vocation civique de l'Etat.

Cette approche qui repose sur plusieurs concepts de l'Etat quelque soit sociologique philosophique juridique déclare que notre objet de notre recherche tourne au tour de l'Etat en tant que cumule civique produises par la volante humaines .

تمهيد :

موضوع الدولة هو ليس حكر على اختصاص واحد أو حقل معرفي معين بل هي موضوع إنساني لأنه مقترن بالإنسان وبوجوده التاريخي والحضاري وهذه الميزة الأنسانية للدولة تفرض عليها الانغماس في عدة مفاهيم وسياقات معرفية متعددة بسبب تعقد ظروف نشأتها ومن هنا ستكون هذه المغامرة بمثابة إزالة الغبار عن بعض النواقص المعرفية التي تشوب مفهوم الدولة بل تأسره في حيز معرفي معين ولا تسمح له أن يلامس حقول معرفية بل الدولة هي ارث مشترك لكل الحقول والتخصصات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لأنها تحمل على عاتقها تحرير الإنسان وجدانيا وفكريا بل حتى ماديا بل تساهم في التنظير والتنظيم والتحكيم بل تنظر لحرية التفكير والتدبير وهي مصدر للتواصل والاندماج باعتبارها كيان حضاري قبل أن يكون سياسي يسمح بالتفاعل بين الأفراد في حيز مشترك مبني على الاحترام والتعايش في ظل القانون والقيم المجتمعية .

1- مفاهيم حول الدولة

الدولة تتميز بعدة مفاهيم ومعاني ولاسيما اسم الدولة *le nom de l'Etat* يحمل عدة دلالات و تعابير ولكن ما يهمننا هو المفهوم والتعريف الإنساني والاجتماعي للدولة فهي بالمعنى الصحيح تعد بمثابة ظاهرة تاريخية بل يمكننا القول أنها منجز تاريخي وحضاري كفل حرية الشعوب والمجتمعات فالمبتغى من هذه المحاولة هو تحديد مفاهيم وفق سياقات العلوم الإنسانية والاجتماعية فهل الدولة هي ظاهرة إنسانية أم منجز تاريخي أم كيان قانوني سيادي؟ لذلك فغن عملية المسح المفاهيمي المرتكزة على التصورات والرؤى العلمية والفكرية هي التي ستساهم في بلورة وصف علمي يقبل التعدد والتداخل في معالجة الدولة كمعطى كوني يقبل بالتفرعات الأكاديمية والتنوع الثقافي الذي يؤهلنا للغوص في أعماق وخبايا الدولة كنتاج حضاري أوجدته الإنسانية بهدف ضمان البقاء والرقي للكائن البشري ومن هنا سوف تفرض علينا جملة من المفاهيم نحاول من خلالها استساغة قالب فكري وإطار تعريفي للدولة في ظل تعدد المفاهيم وفي سياق واحد وهو سياق العلوم الإنسانية والاجتماعية .

2- المفهوم السوسولوجي للدولة :

وفي هذا السياق سوف نركز على المسار المفاهيمي للدولة الذي مر بالمفاهيم التالية وهي الاسم والفكرة والواقع وفي مجمل هذا التوصيف يتضح لنا أن مفهوم الدولة يقترن مع مفهوم التأسيس *l'institutionnalisation* وبهذا نستنتج أن الدولة هي تأسيس السلطة بمعنى تطبيق وتفعيل اللمسة أو الصفة المؤسساتية على السلطة والدولة في هذا السياق هي "جهاز يخدم فكرة وهي مؤسسة تستقر فيها السلطة

¹ والسوسيولوجي لا يفصل الدولة عن واقعة التمييز بين الحاكمين والمحكومين ولا يفسرها كظاهرة سياسية فقط بل يفسرها كحقيقة سياسية تقبل التطور والتعقيد لأنها تعتبر وجه جديد ومعقد للسلطة السياسية . . فالسلطة كانت هيئة ضبط وتحكيم بين أفراد المجتمع وسرعان ما تحولت إلى دولة تمارس التنظيم والتسيير وتعمل على توزيع واستخدام القوة بطريقة عقلانية وموضوعية لا تخلق تنافر وصراع مجتمعي لان الدولة هي ركيزة السلطة السياسية التي تستمد وجودها من المؤسسة والشرعية المجتمعية وهي تركز لسلطة المؤسسة بل هي تجسد السلوك المؤسسي داخل السلطة فهي تنحصر في مؤسسة أو جهاز يعمل على تنظيم و تأطير الحياة السياسية بل هي مشروع يتميز بالقوة والديمومة يعمل على خدمة الأفكار ² .

وفي المقاربة الحدائثة تعد الدولة هي أهم منجز عرفته أوروبا الغربية وفي الحقل السوسيولوجي يعد ماكس فيبر من المنظرين الذين استبسلوا في الدفاع عن مشروع الدولة الحديثة التي ألغت سلطة الكنيسة وشرعت بوجود المؤسسة كفضاء للأفكار والحريات الفردية والدولة في المفهوم الحدائثي الفيبري الاحتكاري هي مجموعة من العناصر التقنية والمتعلقة بالتقدم العلمي وعناصر اقتصادية متعلقة بوسائل الإنتاج وهي تعد بمثابة جهاز يعمل على عقلنة منظمات المجتمع وهي بذلك تعمل على استبدال التبعية والخضوع بمنطق العقل ³ وهي تتجسد في شكل مؤسسة قانونية تمارس الاحتكار الشرعي لأنها تحتكر إنتاج القوانين والقواعد والضرائب وكذلك تمارس الاحتكار القضائي ولها صفة التأهيل في ممارسة الحكم والعقاب وبذلك تتبلور وتتعد في شكل مؤسسة أو مشروع سياسي ذو طابع مؤسسي ⁴ .

وفي المفهوم البيروقراطي هي مؤسسة تعتمد على التنظيم العقلاني للعلاقات السياسية والاجتماعية وفق منطق مؤسسي يكون بمثابة إطار فكري وعقلاني لممارسات الدولة في عملية تنظيم الشؤون العامة للمجتمع والصفة البيروقراطية للدولة تتجسد في الإدارة والجهاز الوظيفي الذي يسيره جماعة من الفاعلين الذين يتميزون بكفاءات عالية في التسيير والتنفيذ ⁵ وتجاوز العلاقات الاجتماعية وتبني علاقات عقلانية وموضوعية تعترف بالأفكار والكفاءات وتوفير مناخ عقلاني تستند عليه الدولة كمؤسسة ..

¹ - جورج بوردو، الدولة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 2002، ص، 70.

² - الهلالي محمد و لزرق عزيز، الدولة، المغرب، دار توبقال للنشر 2011، ص.10

³ - Chevallier Jacques ,L'Etat poste-moderne,droit et société ,Maison des sciences de l'Homme ,vol,35,2^{eme} edition.2004,p :12

⁴ -Jean-Yves Dormagen,Daniel Mouchard :introduction à la sociologie politique ,édition de boeck université 2eme édition 2009,p :27

⁵ -ibid,p.30 .

وفي المفهوم العمومي تتجسد معالم الدولة في كونها جهاز يساهم في خلق الخدمات العمومية التي تنتجها نشاطات وأفعال من اجل تحقيق المصلحة العامة¹ والدولة في هذا السياق تعمل على تحقيق وتفعيل هذه المصالح والخدمات العمومية عن طريق توظيف واستعمال القوة العمومية والمتمثلة في احتكار الإكراه المنظم والشرعي . والدولة في بعدها الخدماتي تشرف على تقديم خدمات للجماعات المحلية و الجوارية في إطار عمومي يعطي الصفة القانونية والسياسية للخدمات التي تقدمها الدولة و الصفة العمومية للدولة تتجسد في تسطير السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر الإدارة هي الجهاز الذي يشرف على تنفيذ هذه الخدمات التي تضمن الرفاهية للمجتمع .

ويرى بيار بورديو Pierre Bordieu وان الدولة هي شكل من أشكال الحقل السياسي لكنها تتجسد في حقل محدد ومتخصص وهو الحقل البيروقراطي un champ bureaucratique يعمل على تنظيم نشاطات الدولة باعتباره حقل للمؤسسات العمومية التي تقدم خدمات للمجتمع فالدولة في المفهوم السوسيولوجي النقدي ومن مقارنة بيار بورديو هي حقل يمارس الاحتكار فهي بذلك تعد كوسيلة لتسيير وإدارة الأملاك العمومية باعتبارها اختراع تنظيمي بيروقراطي .

هذه المفاهيم التي يتبناها بورديو من خلال معالجته لمفهوم الدولة توضح لنا صفة الرقابة التي تمارسها الدولة على بقية الحقول المكونة للمجتمع² لذلك لا يمكن الفصل بينها وبين التوجيه المباشرة لشؤون العامة لأفراد المجتمع . وفي هذا السياق يمكن أن الدولة هي أداة للهيمنة البيروقراطية على المجتمع والمؤسسات العمومية فهي تمارس أو بمعنى آخر تنتج فن تسيير الموارد والأشخاص عن طريق الاحتكار الشرعي والعقلاني للحقل السياسي الذي يجسد السلطة ويكرس ثقافة الدولة .

وبناء على هذه المفاهيم يتضح لنا أن الدولة تتخذ طابع أداتي instrumentaliste يعبر الشعب من خلاله عن واقعه المعاش عن طريق التوازن والاتساق بين الدولة والمجتمع الذي يجسد الوعي المعرفي والاجتماعي والسياسي بهدف خلق إجماع يخدم الصالح العام .

وفي المفهوم السوسيو أكاديمي أي المفاهيم والتعريفات المتفق عليها في ميدان علم الاجتماع تعتبر الدولة مجموعة من المؤسسات السياسية والعسكرية والقانونية والشرطة والإدارة للأمة³ وهذا التعريف يستند على قاعدة مستنبطة من النظرية السياسية التي ترى بأن وظيفة الدولة هي التمييز بين أنماط الحكم سواء شمولي مستبد أو ديمقراطي من أجل مناقشة مفهوم الشرعية كفكرة مبررة للدولة ككيان مؤسساتي يعني البحث عن المعايير التي تستعملها الدولة من أجل ممارسة سلطتها على الأفراد

¹ -Renaud Denoix de Saint Marc, l'Etat, Paris, PUF, p30.

² - Rémi Lenoir, L'État selon Pierre Bourdieu, revue Sociétés contemporaines 2012/3 (n° 87), Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) p ,40

³ Sumpf Joseph, Hugues Michel ,dictionnaire de sociologie ,Paris 1973 Librairie Larousse p,125

3- المفهوم القانوني للدولة :

الدولة في المفهوم القانوني تتميز بوجود ثلاث عناصر أساسية وهي الشعب و الإقليم والسلطة السياسية وهذه العناصر كلها تساهم في صياغة وبناء الهيئة القانونية أو الإطار الشرعي للمؤسسات السياسية والصفة القانونية للدولة تتجسد في دورها الذي يضمن الديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق ضمان كرامة المواطنين والمجتمع التي تسمح بتحقيق شرعية السلطة السياسية والدولة في السياق القانوني هي تنظيم ورقابة قانونية للمنظمات السياسية كونها الضامن للحقوق والواجبات الفردية من خلال ضمان وتفعيل وتكريس الانتخابات والمشاركة السياسية التي تساهم في تسيير المسائل العمومية وهناك من يعتبرها السلطة الوحيدة التي تمتلك الحق في جمع الضرائب¹.

ومن بين الصفات كذلك التي تكتسبها الدولة هي أنها إقليم سياسي وعضو إداري يعتبر كتجمع مؤسس للمواطنين بصفة دائمة على إقليم يحكمه نظام سياسي محدد وهذا التجمع يحول لها أن تمارس النشاط المؤسساتي والقانوني للأمة تحت غطاء و بإشراف مجموعة من السلطات السياسية والسيادية وهذه المقومات تعطي للدولة الأمة الحق والشرعية لكي تتصرف كجسد سياسي منظم والعنصر الأساسي الذي يتجسد فيه المفهوم القانوني للدولة هو عنصر السيادة

la souverenté والدولة في هذا السياق الذي يتعلق أو يتصل بصفة عضوية مع قرينة السيادة ومن هنا سوف نعتمد على تشخيص مفهوم السيادة كمصطلح قانوني ينسجم ويتوافق مع البناء السياسي للدولة باعتبارها مجموعة من الأفراد تجمع بينهم روابط مشتركة مثل وحدة الجنس واللغة والعقيدة أو المصالح المشتركة وكلهم يعيشون على إقليم خاص بهم ويخضعون لسلطة عليا تتصف بالسيادة الداخلية والخارجية².

وهذا العنصر السيادي هو الذي يجسد الحضور المعنوي للدولة وبذلك يكون الشعب هو مصدر السيادة لأنه يساهم في تكريسها والحفاظ عليها وفق القيم القانونية والدستورية هذه المفاهيم القانونية تعد بمثابة قاعدة تعريفية واصطلاحية تساهم في تقنين الحياة السياسية داخل مجتمع الدولة وكذلك يساهم هذا التحديد المفاهيمي في إثراء دراستنا لكي نعتمد على بناء نظري يتميز بالصحة والدقة النظرية والمنهجية .

¹ -Jacques Picotte, Juri Dictionnaire, RECUEIL DES DIFFICULTÉS ET DES RESSOURCES Dictionnaire FRANÇAIS JURIDIQUE, réalisé pour le compte du CENTRE DE TRADUCTION ET DE TERMINOLOGIE JURIDIQUES, Actualisé au 13 juillet 2015, Faculté de droit, Université de Moncton, p :1796

1- معجم القانون، مجمع اللغة العربية، تنفيذ وإخراج، أوديت إلياس اسكندر، القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1420 هـ، 1999م، ص، 17،

4-المفهوم الفلسفي للدولة :

لا يمكن التطرق لمفاهيم تتعلق بالدولة دون أن نعرض على المفهوم الفلسفي لأنه يتميز بالأهمية المعرفية و الإبتيمولوجية لأن الدولة كانت فكرة قبل تتحول إلى ظاهرة سياسية أو واقعة تاريخية وفي الاصطلاح الفلسفي الدولة هي جمع من الناس مستقرون في أرض معينة مستقلون وفق نظام خاص أو مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية تميزه عن غيره¹ وعلى ضوء هذا التعريف الاصطلاحي تكون الدولة بمثابة جسم سياسي وحقوقى الذي ينظم ويحكم الحياة العامة للأفراد الذين يشكلون فكرة الأمة Nation ومعيار الفرق بين الدولة Etat و الأمة Nation حيث أن الدولة هي امة منظمة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بينما الأمة هي مجموعة من الأفراد يربطهم الدين والتاريخ واللغة والمصير المشترك .

5-الأصول السوسيو تاريخية لنشأة الدولة :

نشأت الدولة في أوروبا الغربية نتيجة عدة تراكمات أنتجتها الصراعات والحروب بين الإمارات القومية فهذا الصراع هو الذي فرض حتمية نشوء الدولة القومية والتي سرعان ما تتشكل إلى فكرة الدولة الحديثة . والتي جاءت على شكل هيئة أمنية تفرض النظام وتحمي الأفراد والممتلكات وبذلك تكون شكل من أشكال الانتظام الاجتماعي ومن هنا نستخلص ان السياق أو المسار السوسيو تاريخي للدولة مر بعدة مراحل ولكن المرحلة الأساسية والتي تعد نقطة تحول في نشوء الدولة هي معاهدة واست فاليا والتي انعقدت سنة 1648 التي أعقبت فترة الصراع التي فرضتها حروب الأمراء طيلة 30 سنة . هذه المعاهدة في نظر المؤرخين وعلماء الاجتماع تعد كأرضية سمحت ببناء ونشوء الدولة الحديثة في أوروبا لأنها فرضت الأمن والاستقرار وأعطت مجال تحرري لفكرة الدولة القومية التي تبنت منطق الاستقلال السياسي عن هيمنة الكنيسة في روما² والملاحظ ان هذه المعاهدة قامت بإلغاء الأحادية الدينية والمذهبية في أوروبا بل خلق ثنائية فكرية وسياسية ومذهبية حيث ظهرت البروتستانتية كطرف مؤثر في المجال السياسي الأوروبي وعملت على تقويض الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تخدم مصالحها .

ولقد كان المجال السياسي في أوروبا يعيش قبل المعاهدة يعيش تحت اكرهاات و إلزامات النزعة الامبريالية ومن هنا جاءت أفكار رجال السياسة بمثابة أفعال تحررية ضد الإمبريالية وكان على رأس هؤلاء المفكرين الكاردينال ريشيليو Cardinal Richeilieu الذي نظر لمفهوم الدولة القومية وأن منطق التوسع هو ضرورة تسمح بنشوء الدول وتحررها من الإمبريالية الرومانية والكنسية وتحديد الحدود للدول بهدف خلق الأمن والاستقرار

¹ - صليبا جميل، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية و اللاتينية، الجزء 1، بيروت 1982، دار الكتاب اللبناني، ص568 .
² - Lucien Bely : «Le paradigme westphalien» au miroir de l'histoire, l'Europe des traites de westes de stphalie, centre thucydide – analyse.et recherche en relation internationales(www.afri-ct.org) , Annuaire Français de Relations Internationales, Volume X, 2009,p ,2

¹ وموضوع نشأة الدولة هو موضوع خصب وثرى لأن الدولة تعد ظاهرة سياسية وأصل نشأتها ككيان شغل مجمل الفكر الإنساني وهذا ما سمح لها بأن تكون موضوع دراسة في عدة فروع علمية ومعرفية متعددة مثل القانون والاجتماع والسياسة والفلسفة

وفي سياق متصل وبخصوص نشأة الدولة نجد عدة تيارات و نظريات عمدت على دراسة المسار التكويني والبنائي للدولة فهناك تيار أول يعمل على دراسة نشأة السلطة السياسية² التي تعد شكل م مهد لنشوء الدولة . أما التيار الثاني يعتمد على دراسة وتحليل الوجود السوسيولوجي للهيئة الحاكمة التي تجسد صورة فعلية وغطية للدولة لأن السلطة السياسية غالبا ما تجسدت في نموذج حكم الأسرة الحاكمة التي تفرض النظام القائم كواقع سياسي واجتماعي³ فالالاتجاه الأول هو منهج فكري يحاول فهم حقيقة تشكل الدولة أو تكونها كمرحلة معقدة أو مكملة للسلطة السياسية.

ومن بين الدعائم الفكرية التي يستند عليها التيار الأول هي النظرية الثيوقراطية التي ترى بأن الإله هو مصدر السلطة لأنه هو من يحمي والأفراد والممالك من خلال التشريع الإلهي الذي يفرض القداسة ويلغي كل ما هو مدنس ولا ينسجم مع تعاليم الرب والكنيسة ولكن هذا المرتكز النظري الثيوقراطي يلغي الحريات ويقضي إرادة المحكومين لأن رجل الدين هو ممثل الله والحاكم باسمه .

ويستند كذلك هذا التيار على النظرية الديمقراطية فهذه النظرية تختلف عن سابقتها باعتبارها تعترف بإرادة المحكومين وترى بأن الشعب هو مصدر السلطة والدولة هي كيان يبرر مشروعية الحكم وهذا الاتجاه ألتنظيري لم يكن العهد الأوروبي الوسيط بل كان ثمرة ومجهود للنقاشات السياسية التي أنتجها الفكر اليوناني لكن هذا الفكر ازدهر وتطور إبان الفكر الأوروبي الحديث وبالخصوص مع فلسفة العقد الاجتماعي Le Contrat Sociale التي ظهرت في المجتمع الأوروبي مع بدايات القرن 17م⁴ .

إن هذه النظرية التي انبثقت وتستمد معالمها من النظرية أو الاتجاه الديمقراطي ترى بأن الدولة تكونت من مصدر واحد وهو الشعب الذي يجوز على شرط السيادة وأن الإرادة الجماعية والحرية هي التي سمحت بتشكيل الدولة ككيان يجسد ويحفظ الحريات في إطار اتفاق مبرم بين الحاكمين والمحكومين وتجاوز مرحلة الحالة الطبيعية التي جردت الفرد من إنسانيته وجعلت الدولة في قالب نظام قانوني تفرطه قبيلة منتصرة على قبيلة مهزومة والتي كانت عائق يحول دون تأسيس المجتمع السياسي الذي يركز على الإرادات الواعية التي تقوم بالحراك والتغيير. ويرى العديد من المفكرين أن مصدر نشأة الدولة وتكونها هو مصدر العقد

¹-Lucien Bely : «Le paradigme westphalien» au miroir de l'histoire, l'Europe des traites de westes de stphalie, Op-Cite,p ,10

² - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا ، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط2007، ص1، ص121،

³ - المرجع نفسه، ص.121

⁴ - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص.124.

Le Contrat¹ الذي سمح بتنقل الأفراد من الحياة البدائية إلى الحياة الجماعية السياسية وهناك نظرية أخرى وهي نظرية التطور التاريخي التي تفيد بأن الدولة هي جملة من التراكمات المتنامية والواعية التي سمحت بتأسيس الدولة كظاهرة اجتماعية تقبل الاختلاف السياسي ويرى العالم دييجي DUGUIT أن أصل ونشوء الدول نتج عن قيام طائفة معينة من الناس بفرض إرادتها على جماعة معينة بواسطة القهر المادي²، أما التيار الثاني فهو يخالف التيار الأول من حيث المرتكزات الفكرية والتوجهات النظرية بل يعتمد على نزعة اختلافيه مفاهيمية conceptuel فهو يرى بأن نشأة السلطة أو الحكومة هو موضوع مستقل بذاته فالدولة تنشأ بمجرد اكتمال عناصرها الثلاثة المكونة لأركانها³، فهذا التيار هو يتميز بالاختصار من حيث شرحه وتحليله لتكون الدولة فهو بذلك يعتمد على توظيف المقاربة السوسيولوجية التي تدرس المسار التكميلي لنشأة الدولة من خلال تعقد المجتمع وعلاقاته وظهور حاجة الدولة كحكم يمارس التحكم والتنظيم بين أفراد المجتمع .

ومن بين البوادر والمؤشرات التي تدل على نشأة الدولة هي ظهور الوعي الوطني الذي مهد لبزوغ فكرة الدولة الحديثة في فترة القرن 17م وكان شمال أوروبا وغربها هو مهد هذا المشروع السياسي الذي تجسد في نموذج الدولة الوطنية أو ما تعرف بالدولة القومية .

وتكون الدولة كان مقترن بوجود إطار مسبق للوعي الوطني وهذا التكون كان ناتج عن اكتمال المشروع السياسي و مسارات الاندماج الاجتماعي الذي تحول إلى واقع وطني⁴ .

وبذلك تكون الدولة تجسيد لتغير تدريجي للسلطة التي اتخذت شكل الدولة في أعلى مراحل تطورها وتعقدتها على صعيد المهام والأدوار والوظائف ومن منظور سوسيولوجي يتبين لنا ان هذا التكوين التدريجي للدولة هي نتاج لإحساس جماعات معينة بالانتماء إلى إثنيات تحقق لهم وجودهم السياسي⁵، فهذا التكوين السوسيولوجي لم يكن وليد الصدفة أو الحدث العشوائي بل جاء نتاج التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المجتمع الأوروبي وهذا بسبب تعقد العلاقات الاجتماعية وتطور الروابط الاجتماعية و الإثنية وتحولها إلى روابط سياسية تندرج في سياق التشارك في المسائل العامة والقضايا السياسية والمجتمعية .

التي جاءت بالدولة كضامن لمشروع إدارة العدالة من خلال فرض نظام حقوقي يضمن حقوق الملكية وهذا يحقق جوهر الدول والمتمثل في وجود سلطة عامة عليا أو سلطة مجتمعية عليا⁶ والدولة هي شكل من أشكال أو نموذج يدل على حرية الأمة في ممارسة حق الاختيار والتقرير وهذا العنصر هو الذي يعمل على تحرير

1 - المرجع نفسه، ص.123

2 - المرجع نفسه، ص.130

3 - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص.131

4 - باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، ط.2011، ص.70 .

5 - المرجع نفسه، ص.08

6 - عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط.2012، ص.171.

الإنسان من قيود الطبيعة من خلال وجود هيئات تنظيمية مثل البلديات وظهور النظرية الليبرالية التي تحدد العلاقة بين الفرد والجماعة¹ وتراقب مدى تدخل الدولة كسلطة في طبيعة هذه العلاقة وتكون الدولة في هذا الظرف مجرد جهاز تنظيمي يفرضه تطور المجتمع المدني الذي برهن على أن مشروع تكون الدولة هو نابع من التجربة التاريخية الغربية التي أفرزت عدة مفاهيم تبناها الفكر السياسي الغربي مثل الدولة والأمة والمجتمع المدني فمفهوم الدولة كمصطلح سياسي يتجسد في كيان قانوني وسيادي بدأ يتشكل مع ظهور بوادر نشوء السلطة والسيادة وتكون المجال السياسي القومي الذي تركز فيه كل الأنشطة السياسية المهمة².

ومن بين الدراسات التي صادفناها بخصوص عملية تشكل الدولة اتضح لنا أن الدولة لم تحقق وجودها من خلال اكتمال عناصرها وهذا ليس بالضرورة حسب الدراسة بل حتى لم يفرضها واقع سياسي أو تطور تاريخي أو حتى حراك سوسولوجي بل أوجدتها حاجات الإنسان للانتظام الاجتماعي³ وهذا النشوء كان في نطاق العائلة والتكون الفعلي للدولة على ضوء هذه النظرية جاء كنتاج لتشكيل البنية السياسية للمجتمع⁴ وذلك من خلال تعقد العلاقات بين الحاكمين والمحكومين واستحداث أجهزة ذات اختصاص في صورة أداة للدولة التي تجاوزت الحكومة من حيث المهام والوظائف

6-الدولة بوصفها مؤسسة سياسية :

إن الظاهرة المؤسساتية هي أهم موضوع يعالجه علم الاجتماع السياسي ودراسة المؤسسات السياسية التي تتجسد في الدولة تركز على مقاربتين مقارنة سوسولوجية ومقارنة قانونية وهذا كله يندرج في سياق تحليل الظواهر الحكومية .

والمؤسسة السياسية تسمح بإعادة القانون إلى سياقه السوسولوجي ويتكيف مع البنى الاجتماعية لكي يشكل عنصر التنظيم داخل العلاقات الاجتماعية ضمن الوسط السياسي وهذا بدوره يسمح بفتح باب التداخل المعرفي والمنهجي بين التخصصات العلمية كعلم الاجتماع والقانون وعلم السياسة لأنها تلتقي في عدة مفاهيم منها المؤسسة والنظام والمنظومة ولكن ما يهمننا هو مفهوم المؤسسة لأن المنظومة والنظام يرتكزان على الوظائف والأدوار بينما المؤسسة تنحصر في الاستمرارية وضمان بقاء الدولة ككيان شرعي .

فهي تأخذ شكل هيئات أو منظمات تعمل على انتاج آليات تعمل على السيطرة على النشاط السياسي وتعمل على عقلنته وتعد هذه الهيئات بمثابة قواعد تقنية تساهم في تقوى بنى الدولة وأجهزتها .

¹ - المرجع نفسه، ص، 173

² - روجر أوبن، الدولة والسلطة السياسية في الشرق الأوسط ، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، ط، 2004، ص، 15.

³ - روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، ط، 1966، ص، 1، بيروت، ص، 42.

⁴ - المرجع نفسه، ص، 50.

ومن منظور ماكس فيبر الذي نظر لعلم اجتماع سياسي يدرس الدولة كظاهرة سياسية وكذلك كيفية استعمال أنماط القوة في تسيير المجال السياسي لذلك هو يرى بان الدولة تدخل في نطاق علم اجتماع السيطرة¹، الذي يركز في مقدماته واستنتاجاته على نظرية الإخضاع والطاعة .

وتحقق هذه المقدمات التي تسعى لتقنين العنف وعقلنه وفق هيئات على شكل مؤسسات لا يكون إلا بوجود جماعة من الأفراد تؤمن بشرعية النظام الممثل من طرف جهاز عقلائي وتقني وهو المؤسسة التي تبرر شرعية النظام السياسي .

وهذا الجهاز الذي يثبت شرعية الدولة كنظام مؤسسي يتجسد في البيروقراطية كتنظيم عقلائي يعمل على تأطير الفعل السياسي داخل الدولة من خلال نموذج المؤسسة التي تخدم المجد القومي والقوة القومية² التي تركز على الاستمرارية والشرعية السياسية والاجتماعية والمؤسسة السياسية بدورها تعمل على التوجيه العقلائي والقانوني للحقل السياسي العام وتعمل كذلك على عقلنة ومأسسة الروابط الاجتماعية وبذلك تكون المؤسسة بمثابة نسق يسمح بديناميكية الأفكار السياسية في إطار دولة حق التي لا تتحقق في نظر فيبر الا في مؤسسة تحترم الحريات والكفاءات وتقبل الاختلاف وتكون منبر للتفكير والترويج للمبادئ التي تكرس الديمقراطية وترسخها في المجتمع المؤسسة هي ثمرة الإصلاحات الديمقراطية التي عرفتها أوروبا الغربية لأنها تسمح بالاندماج الأخلاقي والقانوني بين العقلانية والشرعية وهذا من خلال بناء باراديغم أو حقل معرفي في شكل تخصص يجمع بين السوسيولوجيا السياسية وسوسيولوجيا الحق .

ومحور التداخل بينهما هو سوسيولوجيا الهيمنة التي تكون على شكل أو نمط للسلطة معترف به من طرف المجتمع وهذا ما يخول للدولة أن تمارس سلطتها ورقابتها باعتبارها مؤسسة سياسية مركزية تنظم النشاط السياسي الذي يكفل الحريات والممارسات العامة التي تساهم في بلورة الفضاء العمومي الذي يعد بمثابة وسيط بين الدولة . وإجراءات التنظيم السياسي الذي تقوم المؤسسة على تنفيذه في المجال السياسي العام يكون في هيئة عقلائية وقانونية تسودها فكرة البرقطة Bureaucratisation³ التي تسمح بوجود الهيمنة القانونية التي تشرع وجود دولة القانون عن طريق التأسيس لمفهوم الحق والنظام . هذه المفاهيم تعطي صفة عملية للمؤسسة لكي تحقق وجود شرعي وعقلائي للدولة من خلال الممارسات القانونية والشرعية التي يمارسها رجال الدولة في المجتمع لأن المؤسسة تنتج ميكانيزمات تجسد القانون عن طريق العقلانية بغية عقلنة الهيمنة وبوتقتها في إطار قانوني وشرعي .

¹ - لوران فلوري، ماكس فيبر، ترجمة محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2008، ص1، ص86.

² - لوران فلوري، ماكس فيبر، مرجع سبق ذكره، ص86.

³ - فيليب راينو، ماكس فيبر ومفارقة العقل الحديث، ترجمة محمد جديدي، منشورات الاختلاف، كلمة، ط2009، ص1، ص234.

وهناك مفاهيم وتصورات توحى بأن المؤسسة هي تنظيم تقني بيروقراطي للدولة باعتبارها بنية تقنية وعقلانية تؤسس لمعايير تضبط العلاقات السياسية والاجتماعية وهذا بهدف خلق دولة مؤسسات تحكمها مؤسسة مركزية في صورة الدولة .

وهذا التصور يعد من تراث ماكس فيبر الذي ينظر للمؤسسة باعتبارها شكل من أشكال تنظيم الدولة التي يستمدتها من نظريته لتنظيم الدولة¹ هذه المفاهيم والخصوصيات كلها تساهم في بلورة فكرة المؤسسة كصورة تؤكد واقعية الدولة على الصعيد المجتمعي والسياسي باعتبارها مجموعة تنظيمات التي تختزل في تنظيم اجتماعية ذو هيئة إدارية تمثل المؤسسة السياسية المركزية التي تقوم بأفعال غائية تتميز بالاستمرارية².

والصفة المؤسساتية للدولة تدخل في نطاق القيام بأعمال سياسية تأخذ شكل القداسة لأنها تشرف على عمل الجمعيات والمنظمات مادام طبيعة الأعمال تسعى إلى تحقيق الاستمرارية والفعالية لأن هذه الصفة المؤسساتية تعد شكل من أشكال التنظيم العقلاني .

وتسمى الدولة بالمؤسسة من خلال ممارساتها السياسية العقلانية والشرعية عن طريق إنجاح هيئاتها الإدارية والقانونية التي تحتكر الإكراه والاحتكار الشرعي للعنف بهدف تطبيق النظام السياسي³ الذي يحقق التحكيم وتسيير أمور الدولة والمجتمع من خلال منظومة أفعال اجتماعية تكون موجهة سياسيا .

وبناء على هذه المفاهيم والتصورات المعرفية يتجلى لنا أن المؤسسة هي فرع من الفروع الجزئية للنسق الأكاديمي لنظرية الدولة والتي تعمل على دراسة وتحليل المؤسسة الدولية Institution Etatique التي تعتبر منتج فكري للحدثة السياسية الغربية التي نظرت لمفهوم الإدارة والتقنية التي تسمح بتحاور العقول السياسية في مجال او حقل سياسي معين وهو المؤسسة كهاز تفعيلي للدولة .

والصورة الفعلية للمؤسسة داخل الدولة تتمظهر في مركز القرار⁴ الذي يكون معيار تخصص وظيفي حيث لا يمكن لأي جهاز أن يعمل على صياغة القرارات السياسية التي تخص الدولة والمجال العام دون الرجوع للمؤسسة التي تمثل سلطة العقل والقانون على الحياة السياسية.

إن الصورة العملية والإجرائية للمؤسسة تتجسد وفق ميكانيزمات وآليات تؤهلها لممارسة السلطة وفق معايير تنظيمية تستمد أدوارها ووظائفها من خلال القانون الذي يكرس الممارسات العقلانية .

وهذه المعايير تستند واقعا على مرتكزات تمكنها من إثبات فعاليتها السياسية عن طريق تطبيق وتنفيذ قوانين ومعايير تنظيمية Un corpus de normes organisationnelles تسمح بتهيئة وإدارة الحياة

¹ - موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1991، بيروت، ص، 187.

² - ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، المركز القومي للترجمة، 2011، ص، 91.

³ - المرجع نفسه، ص، 93.

⁴ - Simone GOYARD-FABRE, L'Etat figure moderne de la politique , Armand Colin/HER, Paris, 1999, p :39

السياسية في شكل مؤسسة تكون بمثابة مقر لإدارة إقليم وشعب¹ ومن هنا تكون المؤسسة مكلفة بالتهيئة الإدارية التي تراقب عملية سير القوانين المسيرة للنظام العام .

وهذه المهمة الإدارية للدولة تتمحور في هرمية السلطة التي تمثل الدولة التي تمر عبر سلم هرمي تسييره أوامر دستورية لأن المؤسسة هي الصفة الدستورية للدولة التي تسمح بتراتبية السلطات والفصل بينها وفق معايير سياسية وقانونية .

ومن بين المقاربات التي صادفناها والتي ساعدتنا في إثراء موضوع بحثنا والمتعلق بالمؤسسة كصورة فعلية وهيئة تمثيلية للدولة صادفنا المقاربة المسماة بالمقاربة المؤسساتية المستحدثة -L'approche Néo-institutionnaliste التي ترى بأن المؤسسة هي من ثمرات التراث الفكري والعلمي لسوسيولوجيا ماكس فيبر التي تؤكد بأن المؤسسة هي تجسيد لاستقلالية الدولة² من كل القيود والتبعات التي تؤثر سلبا في البناء السياسي والمجتمعي كذلك تحرر الدولة من الفساد والشعبوية والمنطق العاطفي وتقديم العمل الاجتماعي على الفعل الاجتماعي العقلاني .

هذه السمات كلها توحي بأن الدولة في شكلها المؤسساتي تجسد القدرة الإدارية³ في التسيير والتنظيم السياسي للمجتمع بهدف خلق أجهزة تعمل على مساندة المؤسسات السياسية في تأدية مهامها وممارسة وظائفها القانونية والدستورية وهذه الممارسات تعمل على صيانة و تأطير الاحتكار الشرعي للعنف وتطبيق الإكراه العقلاني والقانوني الذي يضمن وجود الدولة كمنظم للحياة السياسية وفق مقومات وشروط تخلق الشرعية المتبادلة بين الأفراد داخل حيز المجتمع الذي يعد كمنطلق للدولة وهذه كلها تساهم في بلورة مشروع سياسي مكتمل يكفها الحريات الفردية ويحمي مؤسسات الدولة .

وعلى ضوء هذه المفاهيم والدلالات التي تحدد المسار السياسي والتاريخي لاستكمال مشروع بناء الدولة كمؤسسة سياسية مركزية تعمل على بناء ومأسسة الحقل السياسي وفرض قواعد لعبة سياسية تحقق التفاعل والتواصل السياسي والديمقراطي ووضع مقومات ومناهج مؤسساتية ورمزية تكفل الحقوق والواجبات وتجسد الدولة كمؤسسة قانونية وسيطة بين الدولة والمجتمع وفي هذا السياق تعمل المؤسسة على الجمع بين الهاييتيس

Habitus

¹ - Ibid,p.39

² - Daniel Béland, Néo-institutionnalisme historique et politiques sociales : une perspective sociologique, Politique et Sociétés, vol. 21, n° 3, 2002, p.25

³ - Daniel Béland, Néo-institutionnalisme historique et politiques sociales : une perspective sociologique, op.cit,p26.

والحقل Le champ¹ من أجل خلق إجماع سياسي يسمح باستمرارية الدولة ومؤسساتها والدفاع عن المشروع المجتمعي .

هذا التنظير العلمي للمؤسسة التي تعد موضوع أو ميدان مهم من ميادين علم الاجتماع السياسي باعتبارها جامعة بين النظرية السياسية والممارسة السوسولوجية العملية في الواقع السياسي وهي تعرف كذلك بعلم السياسية كحقل معرفي تخصصي يدرس في الجامعات الأمريكية ويعتبر إيستون EASTON من رواد هذه النظرية التي ترى بان الصفة المؤسساتية للدولة تتجلى في صورة وديناميكية النسق السياسي système politique وهو يراها من مقارنة ومنظور علم الاجتماع الجزئي Micro Sociologie لأنه يرى وحدة الأنساق السياسية تكون شكل تفاعلات² موجهة من اجل بناء مؤسسات سياسية قوية تسمح بالحفاظ على الشرعية في المجتمع بوسائل وآليات تسمح بتأطير وعقلنة الفعل السياسي الذي يحافظ على بنية الدولة القانونية والتقنية وبناء نموذج نظام سياسي تمثله سلطة سياسية تمارس مهامها كجهاز مسير للشؤون العامة وحافظ للحريات ومؤسس لفكرة المواطنة والحرية السياسية والاجتماعية التي تعمل على تحديد معالم المجال السياسي الديمقراطي الذي يحتكم للعقلانية والقانون ويتجاوز كل الممارسات التعسفية التي تلغي القيم السياسية المؤسسة للدولة ككيان شرعي ومستقل .

ولا يقتصر هذا المنظور على مفكر واحد من المفكرين الذين روجوا للمؤسسة كنظرية سياسية تعمل على استكمال المشروع السياسي للدولة الذي يتجسد في حرية العلاقات الاجتماعية والسياسية وتطوير الحقل السياسي وفق معايير وبناءة وتعمل على صيانة الدولة .

ويرى DEUTSCH بأن المؤسسة هي نسق يسمح بتبادل العلاقات السياسية كشبكة Réseau³ لتبادل المعلومات والخدمات من أجل ضمان نسقية واستمرارية الدولة .

هذه المعايير والمؤشرات التي تستمدتها المؤسسة من عدة تيارات ومناهج معرفية وكذلك مدارس سوسولوجية ولكن المدرسة التي تناسب موضوع دراستنا الذي نعالج فيه موضوع المؤسسة وجدنا أن المقارنة أو المدرسة الأقرب هي المدرسة الوظيفية أو ما تعرف في حقل العلوم الاجتماعية بالنظرية الوظيفية ويرى رواد هذه النظرية أن الدولة هي أداة وظيفية⁴ وهذه الأداة تتحقق في المؤسسة التي تقدم الدولة كمنظم للسوق السياسي وأداة منسقة للتعدد السياسي⁵ باعتبارها هيئة مهيمنة تعمل على التحكيم والفصل في المسائل السياسية .

¹ - Ibid,p.36

² -Gérard Bergeron, L'État en fonctionnement , Préface de James D. Driscoll , Les Presses de l'Université Laval, Paris : L'Harmattan, 1993, 170 pp. Collection : Logiques politiques, p.15

³ - Ibid,p.16

⁴ - Peillon Michel. Badie Bertrand et Birnbaum Pierre, Sociologie de l'Etat, Revue française de sociologie, 1983_num_24_3_3683,p.574

⁵ - Peillon Michel. Badie Bertrand et Birnbaum Pierre, Sociologie de l'Etat, Op-Cite,p.574

وفي سياق متصل وفي خضم المفاهيم والتصورات التي تتعلق بالمؤسسة يتحلى لنا بكل دقة ووضوح أن المؤسسة في حد ذاتها تعد بمثابة أداة من الأدوات التي تعمل على تسوية التنافس السياسي¹ وهذا التصور يتبناه أصحاب الطرح العقلاني للتسيير السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى ضوء هذه المرتكزات المفاهيمية والتعريفية يتبين لنا أن المؤسسة هي روح الشرعية لأنها تجسد نموذج الأنظمة الشرعية والديمقراطية² وبهذا تمثل المؤسسة نموذج فريد من نماذج احتكار العنف الرمزي والشرعي .

فالمؤسسة وفق هذا المنظور أو الطرح المعرفي الذي يستند مقدماته من النظرية السياسية هي بناء عقلائي للهيمنة الشرعية التي تسمح بتطبيق القانون في الفضاء العمومي وتؤهل الدولة لممارسة رقابتها القانونية والإدارية للمجال السياسي³

خاتمة :

ما يمكن استنتاجه هو أن الدولة هي ظاهرة حضارية بامتياز لأنها تنطلق من منطلق رئيسي وهو الإنسان وقابليته للعيش المشترك وقدرته على التمدن والتحضر وبذو لقانون الطبيعة وتطبعه على قيم المواطنة والتسامح وعلى ضوء هذه الدراسة لا يمكننا حصر الدولة في مجال علمي محدد بل هي وليدة تراكمات معرفية وبحثية أنتجتها العلوم الاجتماعية والإنسانية بل هي نتاج للعقل البشري الذي تفانى من أجل إيجاد حلول لكي يخرج من براثن الاستبداد والجهل والتخلف الذي فرضته الممارسات الرجعية التي أقصت العقل والتحضر من الحياة العامة التي تنظم حياة الإنسان فالدولة مهما تعددت مفاهيمها لكنها تسعى إلى غاية واحدة وهي الرقي بالإنسان ككائن حضاري فتعدد المفاهيم كله يصب في مجرى واحد وهو الدولة كمنجز حضاري أوجدته تطورات الإنسان من أجل الحفاظ على الجنس البشري وخلق نموذج إنسان متحضر ومستنير .

¹ -Delphine Dulong, Sociologie des institutions politiques, La Découverte ,p.45

² - Ibid,p96

³ - Ibid,p.118

قائمة المراجع :

- ¹ - جورج بوردو، الدولة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط،3، 2002،
- ¹ - الهلالي محمد و لزرق عزيز، الدولة، المغرب، دار توبقال للنشر 2011
- ¹ - Chevallier Jacques ,L'Etat poste-moderne,droit et société ,Maison des sciences de l'Homme ,vol,35,2^{eme} edition.2004.
- ¹ -Jean-Yves Dormagen,Daniel Mouchard :introduction à la sociologie politique ,édition de boeck université 2eme édition 2009
- ¹ -Renaud Denoix de Saint Marc,l'Etat,Paris,PUF,
- ¹ - Rémi Lenoir, L'État selon Pierre Bourdieu, revue Sociétés contemporaines 2012/3 (n° 87), Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.)
- ¹ -Sumpf Joseph, Hugues Michel ,dictionnaire de sociologie ,Paris 1973 Librairie Larousse ,
- ¹ -Jacques Picotte, Juri Dictionnaire, RECUEIL DES DIFFICULTÉS ET DES RESSOURCES Dictionnaire FRANÇAIS JURIDIQUE, *réalisé pour le compte du CENTRE DE TRADUCTION ET DE TERMINOLOGIE JURIDIQUES, Actualisé au 13 juillet 2015*, Faculté de droit,Université de Moncton,
- ¹ - معجم القانون، مجمع اللغة العربية، تنفيذ وإخراج، أوديت إلياس اسكندر، القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1420 هـ، 1999م
- ¹ - صليبا جميل، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية و اللاتينية، الجزء 1، بيروت 1982، دار الكتاب اللبناني
- ¹ - LucienBely : «Le paradigme westphalien»au miroir de l'histoire, l'Europe des traites de westes de stphalie, centre thucydide – analyse.et recherche en relation internationales(www.afri-ct.org) , Annuaire Français de Relations Internationales, Volume X, 2009
- ¹ - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط،2007، 1،
- ¹ -باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني،، دار توبقال للنشر، ط،1.2011.
- ¹ - عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت2012، ط،6،
- ¹ - روجر أوين، الدولة والسلطة السياسية في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، ط،2004، 1،
- ¹ - روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، ط،1، 1966، بيروت،
- ¹ - لوران فلوري، ماكس فيبر، ترجمة محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط،2008، 1،
- ¹ - فيليب راينو، ماكس فيبر ومفارقات العقل الحديث، ترجمة محمد جديدي، منشورات الاختلاف، كلمة، ط،2009، 1،
- ¹ - موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط،1991، 1،
- ¹ - ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، المركز القومي للترجمة، 2011،
- ¹ - Simone GOYARD-FABRE,L'Etat figure moderne de la politique , Armand Colin/HER, Paris, 1999,
- ¹ - Daniel Béland, Néo-institutionnalisme historique et politiques sociales : une perspective sociologique, Politique et Sociétés, vol. 21, n° 3, 2002,